

آلية تسوية النزاعات الرياضية في الإمارات العربية المتحدة بواسطة التحكيم_ دراسة مقارنة مع مصر

وفرنسا

MOHAMED ABDULLA MOHAMED ALI AL MADHAANI

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA

almdhanni@gmail.com

تمهيد

إن أكثر إشكاليات التحكيم صعوبة هي تلك التي يتعدد أطرافها وتتعدد أوراقها حيث يكون شرط التحكيم موزعا بين عدة اطراف او وثائق يحيل بعضها إلى بعض. في الواقع، ان هذا ما يحدث في التحكيم الرياضي، حيث غالبا ما يشترك أكثر من طرفين في النزاع. ومن الأمثلة على ذلك النزاعات المتعلقة بتنقلات اللاعبين؛ والتي تم أكثر من نادي كالنادي الأصلي والنادي الجديد واللاعب. كما تشمل النزاعات التأديبية؛ حيث يقع في العديد من القضايا أن يشمل النزاع إلى جانب الرياضي المعني ناديه والجهة التي أصدرت القرار التأديبي ناديا آخر له مصلحة في معاقبة ذلك اللاعب (أورفيلي، 2016). وعلى الرغم من تعدد وتنوع النزاعات الرياضية الا ان أكثرها شيوعا تلك النزاعات المتعلقة بكرة القدم. ويقصد بنزاعات كرة القدم بالنزاعات القانونية المتعلقة بلعبة كرة القدم، وقد تشمل هذه النزاعات كلا من اللاعبين وحكام المباريات والمدربين والأندية، والجماهير المشجعة على حد سواء (Blackshaw, 2013). وغالبا ما كانت تتم هذه التسوية في الماضي إما عن طريق الضغط الاجتماعي المتولد من قبل وسائل الإعلام او الجماهير المشجعة، أو عن طريق العنف. أما في السنوات الأخيرة، فقد نمت فكرة اللجوء الى التحكيم لتسوية مثل هذه النزاعات.

وتتمتع دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ طويل في استخدامها للتحكيم كوسيلة لتسوية النزاعات على نحو عام، ولتسوية نزاعات كرة القدم على نحو خاص. فعلى سبيل المثال، أنشأ اتحاد الإمارات لكرة القدم (UAEFA) هيئة تحكيم لحل النزاعات بين الأندية واللاعبين والمدربين في عام 2003. وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة محكمين، يختارهم كل طرف في النزاع، ومحكم ثالث يختاره المحكمان الآخران. وتستمتع الهيئة إلى طرني النزاع وتتخذ قرارًا بناءً على الأدلة والحجج المقدمة. ومن الجدير بالذكر أن هيئة التحكيم (UAEFA) نجحت في حل العديد من النزاعات الكبيرة والصغيرة (Kaul, 2020). ومهما يكن من امر، فقد دشنت دولة الامارات العربية المتحدة مؤخرا محكمة رياضية متخصصة ومستقلة تتمثل في مركز الإمارات للتحكيم

الرياضي هدفها توفيق الأوضاع والفض في المنازعات بين كافة الهيئات والمؤسسات الرياضية بعضها البعض، وبين الهيئات والأفراد سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو إداريين. وفي هذا المقترح، سيتم مناقشة الأهداف والغايات ومشكلة البحث وأهمية الدراسة ومنهجيتها.

خلفية الدراسة

تم إنشاء أول محكمة تحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة في إمارة دبي في عام ١٩٩٢ لحل النزاعات بين التجار، حيث أثبتت هذه المحكمة نجاحها وبدأت في الاستماع إلى قضايا من الإمارات الأخرى في أوائل القرن العشرين. وبدأت المحكمة في أواخر التسعينيات بالنظر في قضايا من القطاع الخاص (Boyle, 2012). ولم تكن الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة التي أنشأت هيئة تحكيم لتسوية نزاعات كرة القدم، بل أقامت كل من مصر وفرنسا هيئات مماثلة. ففي مصر، تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء أحدهم من الاتحاد المصري لكرة القدم، وعضو من الأندية، وعضو من اتحاد اللاعبين. أما في فرنسا، فتتكون هيئة التحكيم من عضو واحد من الاتحاد الفرنسي لكرة القدم، وعضو من الأندية، وعضو من اتحاد اللاعبين (Abdullah, 2020).

ومهما يكن من امر، فإن الرياضة الإماراتية تدخل اليوم مرحلة جديدة من مراحل التخصص والاحترافية في مجال توفيق الأوضاع والفض في المنازعات بين كافة الهيئات والمؤسسات الرياضية بعضها البعض، وبين الهيئات والأفراد سواء كانوا لاعبين أو مدربين أو إداريين، وذلك من خلال تدشين محكمة رياضية متخصصة ومستقلة تتمثل في مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، وتختص بالنظر في شؤونهم، وتتولى توفيق أوضاعهم والفصل في قضاياهم، وضبط العلاقات القانونية بين الأطراف كافة في المجال الرياضي. ووفقاً للقانون الاتحادي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٦ الصادر عن صاحب السمو رئيس الدولة "حفظه الله" في شأن مركز الامارات للتحكيم الرياضي، فقد تم تشكيل مجلس التحكيم الرياضي وتفعيله بموجب قرار رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠، وذلك من خلال التعميم الذي أصدره مجلس إدارة المركز للهيئة العامة للرياضة، واللجنة الأولمبية الوطنية وكافة الجهات الرياضية في الدولة من اتحادات وأندية وروابط وجمعيات بشأن ضرورة التزام الهيئات الرياضية في الدولة بتوفيق أوضاعها، وإعادة صياغة أنظمتها الأساسية، بالصورة التي تضمن وجود نص خاص يعترف بولاية مركز الإمارات للتحكيم الرياضي كجهة حصرية في الدولة لفض المنازعات الرياضية، والاستئناف أمامه على القرارات الصادرة من الهيئات التحكيمية والقضائية بالجهات الرياضية، وفقاً لنص القانون الاتحادي (وام، ٢٠٢٠)..

مشكلة الدراسة

شهدت الإمارات العربية المتحدة عددًا من النزاعات الكروية البارزة في السنوات الأخيرة، والتي لم يتم حلها بطريقة مرضية. ويمكن تصنيف هذه النزاعات إلى فئتين رئيسيتين: النزاعات داخل الملعب والتي تشمل اللعب الخاطئ وقرارات التحكيم وأهلية اللاعب، في حين تشمل النزاعات خارج الملعب الخلافات حول العقود، والتحويل، والمسائل التأديبية. أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد كانت الغالبية العظمى من نزاعات كرة القدم التي تم التحكيم فيها هي نزاعات خارج الملعب. الى جانب ذلك، تعتبر قضية الشغب واحدة من المشاكل الشائعة المرتبطة بلعبة كرة القدم في دولة الامارات (Thani and Heenan, 2017) ومهما يكن، فإن الإطار القانوني الذي يحكم كرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة ليس متطوراً بشكل جيد ولا يوجد تشريع محدد للتعامل مع نزاعات كرة القدم. وقد يكون هذا هو السبب الذي دفع لإنشاء مركز الإمارات للتحكيم الرياضي الذي اصبح معتمدا كجهة عليا وحصرية للفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات بعضها البعض، وكذلك بين الأفراد والهيئات، سواء كانت أندية أو اتحادات رياضية (برق الامارات، ٢٠٢٠).

وما يبرز مشكلة هذه الدراسة هو ان مجلس إدارة مركز الإمارات للتحكيم الرياضي قد أصدر تعميماً لكل المؤسسات الرياضية في الدولة، لاعتماد المركز كجهة عليا وحصرية للفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات بعضها البعض، وكذلك بين الأفراد والهيئات، سواء كانت أندية أو اتحادات رياضية (برق الامارات، ٢٠٢٠). كما تبرز المشكلة من خطاب مركز الإمارات للتحكيم الرياضي اتحاد كرة القدم لإلغاء هيئة التحكيم بالاتحاد، وذلك إعمالاً لنص المادة /١٧/ من القانون الاتحادي رقم /١٦/ لسنة ٢٠١٦، في شأن تأسيس مركز الامارات للتحكيم الرياضي، والتي تنص على أنه "على الهيئات التحكيمية الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكامه، خلال سنة من تاريخ العمل به". وقد تضمن الخطاب الموجه للاتحاد وفقاً للبيان الصادر عن المركز المطالبة بضرورة تغيير أنظمة اتحاد الكرة بما يتوافق مع القانون الاتحادي رقم /١٦/ لسنة ٢٠١٦ في شأن مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، ونظامه الأساسي وقواعده الإجرائية، حيث ان هذا الأمر يفرض واقعا جديدا يتطلب عدم ازدواجية الأدوار أو تضاربها، وبالتالي عدم قانونية وجود هيئة التحكيم بالاتحاد، على أن يتم الالتزام بتطبيق قرار مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، وإفادة المركز بكافة الإجراءات القانونية المتخذة في هذا الشأن خلال /١٠/ أيام عمل، اعتبارا من تاريخه، علماً بأن قرارات مركز الإمارات للتحكيم الرياضي مشمولة بقوة السند التنفيذي وفقاً لنص المادة رقم /١٥/ القانون الاتحادي رقم /١٦/ لسنة ٢٠١٦." (وام، ٢٠٢١)

ولذا فان هذه الدراسة تأتي لتلقي الضوء على دور مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في التحقيق في آلية تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة (Ben Slimane, 2019) من جهة ومقارنو هذه الاليات مع اليات تسوية نزاعات كرة القدم في كل من مصر وفرنسا

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة البحثية الى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو النظام الأساسي والقواعد الإجرائية للقانون الاتحادي رقم /١٦/ لسنة ٢٠١٦ في شأن مركز الإمارات للتحكيم الرياضي؟
2. ما هي آليات الفصل في نزاعات كرة القدم بشكل عام في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل ولاية مركز الإمارات للتحكيم الرياضي كجهة حصرية في الدولة لفض المنازعات الرياضية، والاستئناف أمامه على القرارات الصادرة من الهيئات التحكيمية والقضائية بالجهات الرياضية، وفقا لنص القانون الاتحادي؟
3. كيف يمكن مقارنة استخدام التحكيم في تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة مع مصر وفرنسا؟
4. ما هي التوصيات المقترحة لتحسين اللجوء إلى التحكيم في تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات؟

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف المحددة لهذه الدراسة البحثية فيما يلي:

1. التعرف على القانون الاتحادي رقم /١٦/ لسنة ٢٠١٦ في شأن مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، ونظامه الأساسي وقواعده الإجرائية
2. التعرف على آليات الفصل في نزاعات كرة القدم بشكل عام وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص
3. مقارنة استخدام التحكيم في تسوية نزاعات كرة القدم بين الإمارات بمصر وفرنسا.
4. تقديم توصيات لتحسين النصوص القانونية في مجال التحكيم في نزاعات كرة القدم في الدولة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في المساعدة في تعزيز الالتزام بمفهوم التحكيم الذي يعمل كرادع للنزاعات المستقبلية في مجال كرة القدم، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الأندية واللاعبين والمدربين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد هذه الدراسة في تحسين صورة صناعة كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة. كما ستساعد دراسة تسوية النزاعات على فهم كيفية توصل أصحاب المصلحة المختلفين إلى اتفاق وكيفية حل النزاعات بطريقة سلمية. ومن ناحية أخرى فإن ما يبرز أهمية هذه الدراسة هو أنها ستلقي الضوء على الدور المنوط بمركز الإمارات للتحكيم الرياضي والتي منها النزاعات التي تحدث في كرة القدم من قبل العديد من الأطراف المشاركة في صناعة كرة القدم، لا سيما اللاعبين والمدربين ومسؤولي الأندية وغيرهم، كما أنها ستسلط الضوء على البنية تسوية النزاعات الرياضية وكرة القدم بشكل خاص من خلال مركز الإمارات للتحكيم الرياضي من ناحية ومقارنة هذه الآلية مع آليات التحكيم لتسوية نزاعات كرة القدم في كل من مصر وفرنسا.

ولأهمية الموضوع لا بد من الإشارة إلى ما صرح به أحد المسؤولين رفيعي المستوى في الإمارات العربية المتحدة في هذا الشأن حيث قال: يجب على كل شخص رياضي أو هيئة أو اتحاد أو مؤسسة أو شركة رياضية أن يعرف أو يتعرف على ماهية التحكيم الرياضي، و يعتبر التحكيم الرياضي هو النظام الأنسب للفصل في المنازعات الرياضية، كما أن المنازعات الرياضية تحتاج إلى قضاء متخصص لديه خبره ومعرفة بكافة الشؤون الرياضية و بأنظمتها القانونية، كما أن التحكيم الرياضي يتسم بالسرعة بالنسبة لو قمنا بمقارنته بالقضاء العادي، كما أن أغلبية الأطراف الرياضية تلجأ إلى التحكيم الرياضي لما يتميز به من التخصص و أن حل المنازعات الرياضية بالتحكيم أمر تقتضيه طبيعة النشاط الرياضي لما يتصف به هذا النشاط من خصوصية، كما أن اللائحة التنفيذية للرياضة في دولة الإمارات و أغلب الأنظمة الأساسية و اللوائح العامة و الداخلية للاتحادات الرياضية الدولية و الوطنية قد حظرت الأطراف الرياضيين من اللجوء إلى القضاء العام. (عماد، ٢٠٢٠)

حدود الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على آليات تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة في ظل مركز الإمارات للتحكيم الرياضي ومقارنتها بآليات تسوية نزاعات كرة القدم في مصر وفرنسا، حيث ستركز الدراسة على:

- طبيعة الخلافات الكروية الشائعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا
- آليات تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا

● مقارنة آليات تسوية الخلافات المتعلقة بكرة القدم في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر
وفرنسا.

● فاعلية آليات تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات ومصر وفرنسا.

منهجية البحث

ان الغرض الرئيسي من منهجية البحث، فهو ضمان إجراء عملية البحث بطريقة منهجية وموثوقة، بحيث تكون نتائج البحث صحيحة ويمكن الوثوق بها (Mihās, 2019; Moser, 2018). وفي هذه الدراسة البحثية، سيتم استخدام المنهج النوعي لأنه سيساعد على فهم آلية عمل تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة، ومقارنتها بمصر وفرنسا. (Wilson 2014). وسوف تعتمد الدراسة على التحليل المكتبي للبيانات التي سيتم جمعها من المصادر الثانوية. كما سيتم الاعتماد على تحليل بعض البيانات التي سيتم جمعها من المصادر الأولية والتي تعتبر أكثر موثوقية (Walliman, 2010).. وسوف تركز البيانات الثانوية على نص المادة /١٧/ من القانون الاتحادي رقم /١٦/ لسنة ٢٠١٦، بشأن تأسيس مركز الامارات للتحكيم الرياضي، ونظامه الأساسي وقواعده الإجرائية، إضافة الى بعض القوانين الدولية وخاصة مصر وفرنسا. كما ستستند البيانات الثانوية على العديد من الدراسات والأبحاث العلمية وتقارير اتحاد كرة القدم السابقة والمقالات الإخبارية والإحصاءات الحكومية والنزاعات التي تم حلها من خلال عملية تسوية المنازعات الرسمية. ومن ناحية أخرى فان التحليل سيعتمد على بعض البيانات الأولية التي سيتم جمعها من خلال المقابلات الشخصية على كافة المستويات ذات الصلة بالقضايا والنزاعات الرياضية بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص.

هيكل الدراسة

تنقسم هذه الدراسة المقارنة إلى اربعة فصول:

يتناول الفصل الأول مقدمة موضوع البحث وأهميته والمشكلة التي يهدف إلى حلها. كما أنه يحتوي على أهداف البحث وحدوده.

الفصل الثاني يتعامل مع مراجعة للأدبيات والدراسات السابقة. كما يعرض لمحة عامة عن الدراسات المتعلقة بنزاعات كرة القدم في الامارات ومصر وفرنسا.

الفصل الثالث يتناول المنهجية. حيث سيتم عرض كيفية إجراء البحث.

الفصل الرابع يتناول آليات تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة في ظل مركز الإمارات للتحكيم الرياضي ومقارنتها بآليات تسوية نزاعات كرة القدم في مصر وفرنسا، حيث سيركز على طبيعة

الخلافات الكروية الشائعة وآليات تسوية نزاعات كرة القدم ومقارنة آليات تسوية الخلافات المتعلقة بكرة القدم وفاعلية آليات تسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات ومصر وفرنسا. كما سيحتوي على الاستنتاجات والتوصيات

الدراسات السابقة

استخدام التحكيم لتسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة

شهدت الامارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في استخدام التحكيم لتسوية نزاعات كرة القدم نتيجة لمجموعة من العوامل؛ كتعزيز اتحاد الإمارات لكرة القدم (UAEFA) للتحكيم كوسيلة لحل نزاعات كرة القدم، وعلاقة العمل الوثيقة بين اتحاد الإمارات لكرة القدم والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، وارتفاع اعداد نزاعات كرة القدم التي تم التحكيم فيها في دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة أجراها (Paulsson, 2013). أن غالبية نزاعات كرة القدم في الإمارات يتم حلها من خلال التحكيم. و يرجع ذلك إلى حقيقة أن التحكيم غالباً ما يكون أسرع وأرخص وأكثر انصافاً وحيادية من الذهاب إلى المحكمة. وعلى الرغم من الزيادة في عدد نزاعات كرة القدم التي تم التحكيم فيها في الإمارات العربية المتحدة، إلا أن هناك ثلاثة أسباب لعدم التحكيم في منازعات كرة القدم، وهي: قلة الوعي بعملية التحكيم، والخوف من المجهول، والاعتقاد بأن التحكيم أكثر كلفة من الذهاب إلى المحكمة

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة أجراها (Maita 2013) أنه من الممكن تطوير مركز تحكيم تجاري في الشرق الأوسط والدليل على ذلك دولة قطر. وتقدم الدراسة رؤية قيمة حول كيفية إنشاء مثل هذا المركز بنجاح في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها بنية تحتية متطورة للتحكيم، مع العديد من مؤسسات التحكيم وعدد كبير من المحكمين.

مزايا وعيوب اللجوء إلى التحكيم في تسوية نزاعات كرة القدم

ان التحكيم في مصر ليس متطورا كما هو الحال في فرنسا، وقد يكون هذا غير مناسب للأندية واللاعبين الأجانب الذين ليسوا على دراية بنظام التحكيم المصري، ولكنه، على الرغم من ذلك، يؤدي دوره في تسوية نزاعات كرة القدم المصرية.

أما فرنسا، فتحظى بتاريخ طويل في استخدام التحكيم لتسوية نزاعات كرة القدم، وتمتلك نظام تحكيم قوي. وبالتالي، قد يكون هذا مفيداً للأندية واللاعبين الذين هم على دراية بالنظام الفرنسي والذين يثقون في عملية التحكيم. وفي مصر اجري (Mesbah, et. Al, 2021) دراسة هدفت الى تحليل العولمة التعددية للرياضة وتبحث في الإمكانيات النوعية للمنتدين المصريين لحل المنازعات الرياضية. وبذا فان هذه الدراسة تبحث في مركز التحكيم ونظام التسوية الرياضي غير القضائي المنشأ حديثاً، في ضوء النموذج الرائد لمحكمة التحكيم الرياضية، بالإضافة إلى الآلية القضائية القائمة لتوطين الرياضة. وتجادل الورقة في النهاية بأن منتدي حل النزاعات الرياضية المصريين يفتقران نسبياً إلى القدرة الشاملة على تلبية تطلعات أصحاب المصلحة الرياضيين بكفاءة. ويختتم البحث باقتراح إصلاحات تشريعية للمنتدين ليتبناها المشرع المصري والتي من شأنها أن تؤدي إلى ملاءمة هذه المنتديات لهذه الاشكالية.

وبشكل عام، فان للتحكيم مزايا وعيوب لتسوية نزاعات كرة القدم. ومن المهم أن تُدرس هذه المزايا والعيوب بعناية قبل اتخاذ قرار بشأن استخدام التحكيم أم لا لتسوية النزاع في كرة القدم (Bogaert, 2015). وتمثل مزايا استخدام التحكيم في تسوية نزاعات كرة القدم بالسرعة وتوفير الوقت مقارنة مع الذهاب الى المحكمة، وقلّة التكاليف المتمثلة بانخفاض الرسوم القضائية وأتعاب المحكمين مقارنة مع أجور المحامين. أيضا، يكون التحكيم أكثر خصوصية، وذلك نظرا لأن إجراءات المحكمة مفتوحة للجمهور، في حين أن إجراءات التحكيم ليست كذلك. ويمكن أن يكون التحكيم أكثر مرونة من الذهاب إلى المحكمة لأن المحكم يمكنه تكييف الإجراءات لتناسب الاحتياجات المحددة للقضية. ويمكن أن يكون التحكيم ملزماً أو غير ملزماً، اعتماداً على اتفاق الطرفين، وهذا يعني أنه إذا اتفق الطرفان، يمكن أن يكون قرار المحكم واجب التنفيذ في المحكمة. ويمكن أن يكون التحكيم في مصر أكثر فائدة للأندية واللاعبين الأجانب، حيث أن النظام القانوني المصري ليس متطوراً كما هو الحال في دول أخرى مثل فرنسا.

أما على صعيد عيوب استخدام التحكيم في تسوية نزاعات كرة القدم، فتتمثل بقرار التحكيم النهائي الذي لا يوفر حق الاستئناف الا في ظروف محدودة للغاية كوجود احتيال او فساد في اجراءات التحكيم. أيضا، عدم وجود قواعد ثابتة للتحكيم، بمعنى أكثر وضوحاً، من غير المواثيق أن يرغب الطرفان في استبعاد الأدلة

التي يمكن قبولها في المحكمة، ويعتبر قرار المحكم جيداً بقدر اتفاق الأطراف على الالتزام به؛ فإذا لم يوافق أحد الطرفين على قرار المحكم، فلا يمكن تنفيذ القرار. أيضاً، وجود نقص في الانساق والسوابق في قرار التحكيم، نظراً لعدم وجود محكمة لمراجعة قرار المحكم، ولا توجد طريقة للتأكد من أن القرار يتوافق مع قرارات أخرى أو مع القانون. علاوة على ذلك، يعد عدم الاستجواب أكبر عيباً، كغياب استخدام وثائق التحكيم وعدم وجود الشهود. أخيراً، عادة ما تكون لغة التحكيم هي اللغة الإنجليزية، والتي يمكن أن تكون غير مواتية للأطراف الذين لا يتحدثون الإنجليزية أو الذين لا يشعرون بالراحة في التواصل باللغة الإنجليزية.

مقارنة بين استخدام التحكيم لتسوية نزاعات كرة القدم في الإمارات ومصر وفرنسا

كشفت دراسة أجريت في الإمارات أنه من المرجح أن يتم حل نزاعات كرة القدم من خلال التحكيم وليس من خلال التقاضي أو الوساطة. ويعود السبب في ذلك لكون التحكيم أقل رسمية مقارنة مع التقاضي والوساطة، وبالتالي، فهو أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الاحتياجات المحددة للأطراف المعنية. علاوة على ذلك، يسمح التحكيم للأطراف بالحفاظ على درجة من السيطرة على العملية والنتيجة. وبالتالي، التحكيم قد يكون وسيلة أكثر فاعلية لحل نزاعات كرة القدم في الإمارات مقارنة بالدول الأخرى ومقارنة مع مصر وفرنسا. إلى جانب ذلك، تبين من خلال دراسة أجراها (Reilly (2012 أن هنالك ٧٤٪ من القضايا قد تم الفصل بها لصالح الأندية في محكمة التحكيم الرياضية، في حين تم الفصل في ٢٦٪ منها لصالح اللاعبين. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن المحاكم الوطنية قد تنحاز إلى اللاعبين أكثر من الأندية، مما يشير إلى أنها قد تكون ميداناً أفضل للاعبين لتسوية نزاعاتهم.

علاوة على ذلك، وجدت دراسة أجراها (Menkel-Meadow, ٢٠١٥) أن من المرجح أن يتم حل نزاعات كرة القدم من خلال الوساطة أكثر من التحكيم. يشير هذا إلى أن الوساطة قد تكون طريقة أكثر فعالية لحل نزاعات كرة القدم من التحكيم. وجدت دراسة أخرى أجراها (Chetwynd, ٢٠٠٩) أنه من المرجح أن يتم حل نزاعات كرة القدم من خلال التقاضي أكثر من التحكيم. يشير هذا إلى أن التحكيم قد لا يكون فعالاً في حل نزاعات كرة القدم..

كما أجرى (Mesbah et. al., 2021) تحليلاً للعولمة التعددية للرياضة وفي الإمكانيات النوعية للمتدين المصريين لحل المنازعات الرياضية. كما قامت الدراسة في البحث في مركز التحكيم والتسوية الرياضي غير القضائي المنشأ حديثاً، في ضوء النموذج الرائد لمحكمة التحكيم الرياضية، بالإضافة إلى الآلية القضائية القائمة لتوطين الرياضة. وقد جادل الباحثون في النهاية بأن منتدي حل النزاعات الرياضية المصريين يفتقران نسبياً إلى القدرة الشاملة على تلبية تطلعات أصحاب المصلحة الرياضيين بكفاءة بعد هذا البحث عن التطوير القانوني.

الاستنتاج و التوصيات:

وجدت الدراسة أن الإمارات العربية المتحدة لديها آلية متطورة لتسوية نزاعات كرة القدم، تستند إلى قواعد ولوائح الفيفا، والاتحاد الآسيوي لكرة القدم، واتحاد الإمارات لكرة القدم. ووجدت الدراسة أيضاً أن لدى سلطات كرة القدم المصرية والفرنسية آلية مماثلة لتسوية النزاعات، لكن الآلية المصرية ليست مطورة مثل الآلية الإماراتية. وتوصي الدراسة بضرورة أن تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تطوير آليتها لتسوية نزاعات كرة القدم لتكون على قدم المساواة مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

على سلطات كرة القدم الإماراتية النظر في تبني النموذج المصري لفض الخلافات الكروية، فهو يعتبر أكثر كفاءة وأقل تكلفة من النموذج الفرنسي. على سلطات كرة القدم الإماراتية النظر في إنشاء هيئة مستقلة لتسوية نزاعات كرة القدم، لأن ذلك من شأنه تحسين كفاءة وعدالة النظام. يجب على سلطات كرة القدم الإماراتية النظر في التصديق على نظام FIFA الأساسي، لأن ذلك سيمنحها حق الوصول إلى محكمة التحكيم للرياضة (CAS)، والتي تعتبر أعلى محكمة في العالم لتسوية النزاعات المتعلقة بالرياضة.

المراجع

- Abdullah, M. M. (2020). *The United Arab Emirates: A Modern History*. Routledge.
- Ben Slimane, M. (2019). *The participation of Arab members of the World Trade Organisation in the decision-making and dispute settlement systems* (Doctoral dissertation, City, University of London).
- Blackshaw, I. (2013). *Adr and Sport: Settling Disputes Through the Court of Arbitration for Sport, the FIFA Dispute Resolution Chamber, and the WIPO Arbitration & Mediation Center*. *Marq. Sports L. rev.*, 24, 1.
- BOGAERT, C.(2015) *The Court of Arbitration for Sport: A champion of institutional arbitration?*.
- Boyle, R. (2012). Language contact in the United Arab Emirates. *World Englishes*, 31(3), 312-330.
- Chetwynd, J. (2009). Play Ball-An Analysis of Final-Offer Arbitration, Its Use in Major League Baseball and Its Potential Applicability to European Football Wage and Transfer Disputes. *Marq. Sports L. Rev.*, 20, 109.
- Kaul, T. (2020). A Guide to FIFA; before and after Electing Court of Arbitration for Sports, 2019-2020. *Ct. Uncourt*, 7, 21.
- Maita, A., 2013. *Development of a Commercial Arbitration Hub in the Middle East: Case Study--The State of Qatar*.
- Menkel-Meadow, C. (2015). Mediation, arbitration, and alternative dispute resolution (ADR). *International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences, Elsevier Ltd.*

- Mesbah, A., Hamad, D., Qalyoubi, S. E., Mahmoud, M., Mohamoud, E., Sabra, I., & CHAER, I. (2021). The 2017 Egyptian sports law: Assessing dispute resolution amidst pluralistic globalization. *International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation*, (Articles in Press).
- Mihas, P., 2019. *Qualitative data analysis*. In Oxford research encyclopedia of education.
- Moser, A., & Korstjens, I. (2018). Series: Practical guidance to qualitative research. Part 3: Sampling, data collection and analysis. *European journal of general practice*, 24(1), 9-18.
- Paulsson, J. (2013). *The idea of arbitration*. OUP Oxford.
- Reilly, L. (2012). An Introduction to the Court of Arbitration for Sport (CAS) & the role of national courts in international sports disputes. *J. Disp. Resol.*, 63.
- Walliman, N. (2010). *Research methods: The basics*. Routledge.
- Wilson, J. (2014). Essentials of business research: A guide to doing your research project. *Essentials of Business Research*, 1-376.

مواقع الكترونية

اورفيل، احمد (٢٠١٦، مارس، ٢) النزاعات الرياضية ارض خصبة للتحكيمات متعددة الاطراف (المعقدة) والشرط التحكيمي
بالاحالة.

<https://www.linkedin.com/pulse/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D8%AE%D8%B5%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7-ouerfelli>

الاطلاع في ٢٦ - ٨ - ٢٠٢٢.

برق الامارات، ٢٠٢٠، يوليو ٢. اعتماد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي كجهة عليا للفصل في المنازعات الرياضية .
<https://www.uaebarq.ae/ar/2020/07/02/%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%af-%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa->

%d9%84%d9%84%d8%aa%d8%ad%d9%83%d9%8a%d9%85-

%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%b6%d9%8a/

عماد الدين إبراهيم، ٢٠٢٠ يونيو، ٢١. منى الشامسي تكشف خفايا وأسرار تحكيم المنازعات الرياضية

<https://www.albayan.ae/sports/emirates/2020-06-21-1.3890804>

وام(٢٠٢١، مايو، ٣) "الإمارات للتحكيم الرياضي" يخاطب اتحاد كرة القدم لإلغاء هيئته التحكيمية. تم الاطلاع بتاريخ

[https://www.albayan.ae/sports/emirates/2021-05-03-](https://www.albayan.ae/sports/emirates/2021-05-03-1.4155764) . . . ٢٠٢٢-٨-٢٩

1.4155764

وام، (٢٠٢٠، يوليو، ٢٢). رياضة الإمارات تدخل مرحلة جديدة من الاحترافية في فض النزاعات .

<https://www.albayan.ae/sports/emirates/2020-07-22-1.3919055> تم الاطلاع

بتاريخ ٢٠٢٢-٨-٢٤